فاسدون في القطاع العام تعاملوا مع تجار للتلاعب في المناقصات والعقود.. وضبط تجار يبيعون الدولار في السوق السوداء

رئيس الجنايات «المالية والاقتصادية» في دمشق: استرجعنا مليارات لخزينة الدولة من الصرافة غير المشروعة ومن فاسدين بالقطاع العام

محمد منار حميجو

كشف رئيس محكمة الجنايات المالية والاقتصادية في دمشق نظام دحدل أنه تم استرجاع المليارات إلى خزينة الدولة من شركات صرافة تم سحب الترخيص منها إلا أنها مازالت تزاول مهنة الصيرفة بطريقة غير مشروعة، ومن شركات وهمية ومن فاسدين في القطاع العام ومن المتعاملين بغير الليرة السورية، مشيراً إلى أن هؤلاء دفعوا تسويات مالية معظمها كانت بعد صدور مرسوم العفو الأخير للاستفادة منه باعتبار أن المرسوم لا يشمل الغرامات المالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد دحدل أن معظم الحوالات المالية غير المشروعة تأتي من دول الخليج وتركيا ويتم التواصل عبر أرقام دولية خاصة يتم تفعيلها عبر الانترنت ويتم توزيع الأموال وفقاً للأرقام المرسلة إليهم، مؤكداً أن ٩٩ بالمئة من الحالات تم ضبطها بالجرم المشهود بعد المتابعة من فروع الأمن الجنائي لموضوع الاتصالات بالتنسيق مع فرع جرم المعلوماتية.

وأشار دحدل إلى أن الدولة سمحت وفق قوانين واضحة لشركات الصرافة المرخصة بالسماح بتحويل الأموال بالدفع الشخص الذي تم ضبطه التسوية للمصرف المركزي ويأتي بإشعار للمحكمة المرخصة باعتبار الحوالة غير مشروعة سواء كانت من أشخاص أم شركات وهمية.

دحدل بيّن أن دفع مبلغ التسوية هو إعادة الحق لصاحبه ولا يعني إخلاء السبيل بل يساعد في ذلك إذا كان ضمن المدة المقبولة، كما أنه في حال دفع التسوية فإنه يستفيد من مرسوم العفو باعتبار أن المرسوم لا يشمل الغرامات المالية وبالتالي لا بد أن يدفع الشخص الذي تم ضبطه التسوية للمصرف المركزي ويأتي بإشعار للمحكمة المرخصة بأنه دفعها حتى يستفيد من المرسوم.

وفيما يتعلق بالتعامل بغير الليرة السورية أكد دحدل أنه ضبط العديد من التجار يتعاملون بغير الليرة السورية عبر بيع الدولار في السوق السوداء، مشيراً إلى أن العديد منهم دفعوا تسويات بعد صدور المرسوم العفو الأخير حتى يتم تشميل جرمه بالمرسوم.

وأشار إلى أن المرسوم الجديد الخاص بالتعامل بغير الليرة السورية فرض عقوبات صارمة تصل إلى سبع سنوات في الحبس، ولا يجوز إخلاء السبيل في هذه الجرائم وبالتالي فإن العقوبة شديدة، وبين دحدل أنه في حال دفع الموظف الذي تمت إحالته إلى المحكمة بقضايا فساد التسوية المالية فإنه يستفيد من مرسوم العفو وأيضاً الاستفادة من الأسباب المخففة، موضحاً أنه في حال دفع التسوية قبل عرض الملف على المحكمة المختصة يستفيد من نصف العقوبة على حين في حال دفعها أثناء النظر به في المحكمة فإنه يستفيد من ربع العقوبة.

وأكد دحدل أن القانون أعطى صلاحيات للقضاء في القضايا المتعلقة بالمال العام بمنح أسباب تقديرية في حال تم دفع تسويات في الجرائم المالية.

وأشار دحدل إلى أن من القضايا التي تنظر بها المحكمة قضية متعلقة ببيع سيارات من أحد كراجات الحجز التابع لفرع مرور دمشق بالتنسيق مع مستثمر الكراج وأحد عناصر المرور، موضحاً أن هؤلاء كانوا يتحررون سيارات موجودة في الكراج وقديمة ولا يتابعها أحد من أصحابها إما بسبب أنهم مطلوبون للجهات المختصة أو موقوفون أو بعضهم خارج القطر فيتم بيعها عبر وكالات مزورة بعد تهريبها من الكراج بطريقة فنية.

ولفت دحدل إلى أن من ضمن القضايا قيام أحد المهندسين المسؤولين التابعين لوزارة النقل وضع إشارات حجز على السيارات لمصلحة وزارتي العدل والدفاع وفقاً لقرارات قضائية ببيع بعض هذه السيارات وفقاً لوكالات مزورة بالتنسيق مع تجار سيارات بعد رفع إشارة الحجز من هذا المهندس.

- **بيع سيارات أصحابها غير موجودين من أحد كراجات الحجز التابع لمرور دمشق بوكالات مزورة**
- **مسؤول عن وضع إشارات حجز على سيارات لمصلحة وزارتي العدل والدفاع باع بعضها بالتنسيق مع تجار**

مشيراً إلى أن هناك متابعة من مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل للقضايا المالية والاقتصادية.

وحول الفاسدين الذين تم ضبطهم في القطاع العام أوضح دحدل أنه تم ضبط فاسدين كانوا يتعاونون مع تجار للتلاعب في المناقصات والعقود واستلام بضائع خلاف المادة المتعاقد عليها، مشيراً إلى أنه صدرت بحقهم أحكام قضائية بعد الإثباتات التي وردت إلى المحكمة.

تحذير من موجة جديدة لكورونا في اللاذقية

مدير مشفى الحفة لـ«الوطن»: الإصابات تتزايد والوعي مطلوب

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير مشفى الحفة في اللاذقية الدكتور رامي عطيرة لـ«الوطن»، ضرورة التشدد في الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا خلال الفترة الحالية، لافتاً إلى تسجيل زيادة بأعداد المصابين في الأيام الماضية.

وأضاف مدير المشفى الذي كان مخصصاً لعزل مرضى كورونا، إنه رغم عدم وجود حالات مؤكدة حالياً في قسم العزل إلا أنه يتم تسجيل إصابات بشكل يومي لمراجعين يتبين أن نتائج المسحات لديهم إيجابية ولكن حالتهم ليست شديدة أي لا تستدعي القبول في المشفى وإنما تتطلب الحجر المنزلي فقط.

ولفت عطيرة إلى أن أرقام وزارة الصحة حول الإصابات بفيروس كورونا المسجلة يومياً تشير إلى تزايد في الأعداد -مع وصولها إلى ٦٧ إصابة يوم الإثنين الماضي- ما يعني أن الوضع العام يشهد زيادة في حالات كورونا.

وحذر مدير المشفى من التراخي في اتباع الإجراءات الاحترازية، قائلاً: صحيح أن الحياة صعبة وتتطلب التنقل في أماكن مزدحمة إلا أن هذا لا يمنع من ارتداء الكمامة وعدم المصافحة، إضافة لأخذ وضعية معينة عند العطس بحيث لا يؤذي الشخص المحيطين به.

وشدد عطيرة على الوعي والحذر والتشدد بعوامل الوقاية قدر الإمكان لتكون الموجة الحالية خفيفة وغير واسعة، مبيناً أنه حتى الآن لا يوجد علاج نوعي لمصابي كورونا في أي من دول العالم، والاعتماد فقط على علاج الأعراض وعلى المناعة الذاتية للمصاب.

وحول نوع الإصابات بالموجة الحالية سواء كانت كورونا أو متحور دلتا، بيّن عطيرة أن تحديد نوع الفيروس يتطلب تحليلاً معيناً، مشيراً إلى أنه ما دامت الدول المحيطة بنا تسجل إصابات بالمتحور دلتا فحكماً لن تكون بمنأى عنه، ما يتطلب الوعي والحذر من الجميع.

من جهة ثانية، أظهر تقرير أن مشفى الحفة قدم خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، ٢٩,٩٣١ ألف خدمة طبية، منها ١٦,١١١ ألف فحص مخبري، ٤,٦٠٢ صورة شعاعية تشمل ٤٤٢ صورة طبقي محوري و٢٨١ صورة إيكو و٣٨٧٩ صورة بسيطة.

وبحسب التقرير – الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه تم خلال الفترة ذاتها إجراء ١٥٢ عملية جراحية في مشفى الحفة، و٤٥٠ جلسة لمرضى الكلى، مع استقبال ٦٩٨٢ مراجعاً، وقبول ٦٣٦ مريضاً في المشفى، وتقديم الخدمات الإسعافية لـ ٢١٤٦ مريضاً، مقابل تقديم ٤٨٣٦ خدمة طبية في العيادات الخارجية.

المعاينة الطبية «العمالية» ١٥٠٠ والصورة الشعاعية ٢٠٠٠ ليرة لجميع المواطنين وبنصف القيمة للعمال

مدير الرعاية الصحية العمالية: معاينة ٢٩ ألف مريض خلال النصف الأول و٤٤ ألف وصفة تم صرفها من الصيدليات العمالية

محمود الصالح

كشف مدير مؤسسة الرعاية الصحية العمالية بدمشق أنس الخطيب عن معاينة ٢٩٤٥٣ مريضاً في مختلف العيادات والاختصاصات الطبية التابعة للمؤسسة في مدينة دمشق خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأكد الخطيب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة التي تتبع لاتحاد عمال دمشق تعمل على إثبات وجودها كأحد أهم مراكز الرعاية الصحية للطبقة العاملة، وخاصة في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على سورية، وكذلك منعكسات هذه الحرب الظالمة، والارتفاع الكبير في الأسعار والخدمات، مقابل استقرار في الأجور وخاصة لذوي الدخل المحدود ما جعل هناك فرقاً كبيراً بين الدخل والنفقات.

وبيّن الخطيب أن مؤسسة الرعاية «خدمية صحية غير ربحية»، الهدف منها تقديم كل أنواع الخدمات الصحية العلاجية والتشخيصية للعمال عن طريق التعاقد المباشر للنقابات والمؤسسات العمالية والمؤسسات العامة، إضافة إلى تقديم الخدمة للمواطنين الراغبين في ذلك، وهي تضم: مؤسسة الرعاية الصحية العمالية بشارع خالد بن الوليد ومستوصف عمال البناء والأخشاب خلف قيادة شرطة دمشق ومستوصف عمال الصناعات الغذائية بركن دين ساحة شهدين وصيدلية وزارة الكهرباء، وصيدليتي كهرباء دمشق وريفها والعيادة السنية لنقابة الكهرباء.

وأضاف مدير المؤسسة أن هناك حرصاً على توزيع مهام المستوصفات وفق الحاجة، بحيث تغطي كل الاختصاصات وتقديم أفضل الخدمات والمعاملة الجيدة، واصفاً الإقبال على المؤسسة بالكبير من قبل العمال والمواطنين لجودة الخدمة الطبية وتنوعها، حيث يوجد عيادات (أذنية وعينية وشعاعية وغدد ومفاصل وبولية ونسائية وداخلية وعصبية وأسنان وعظمية وصدرية).. وغيرها، إضافة إلى إجراء التحاليل بجميع أنواعها، والمؤسسة تضمّ أحدث الأجهزة الطبية على مستوى دول المنطقة وكادرها من الأطباء الاختصاصيين أصحاب الخبرة الكبيرة في مجال عملهم، إضافة إلى الكادر التمريضي والإداري المتخصص، مشيراً إلى أن أجور المعاينة وفق تعرفة وزارة الصحة، وبالتالي تصل نسبة التخفيض إلى نحو خمسين بالمئة عن أجور القطاع الخاص.

وبيّن الخطيب أنه حرصاً من إدارة المؤسسة على تأمين الدواء بشكل دائم للمرضى، تم دعم صيدلياتها المذكورة حيث تضم كل الأدوية وبسعرها المحدد، وبلغ عدد الوصفات التي صرفتها صيدليات المؤسسة خلال النصف الأول ٤٤٣٧١ وصفة لمختلف أنواع الأدوية، منوهاً بأنه في المؤسسة ثلاثة أنواع من العلاج الأول هو العلاج المجاني للشركات المتعاقد معها وبالتالي العامل لا يدفع شيئاً، والثاني للعمال المشتركين بصناديق النقابات ويدفع خمسين بالمئة والباقي تسدده الصناديق والثالث لعموم المواطنين.

وعن الأسعار التي تتقاضاها العيادات التابعة للمؤسسة العمالية بين مدير المؤسسة أن كل المعاينات لكل الاختصاصات هي ١٥٠٠ ليرة للمواطن العادي غير العامل، أما إن كان عاملاً فإما أن يكون مشتركاً في الصندوق وبالتالي تكون المعاينة مجانية أو أنه غير مشترك وتكون المعاينة ٧٥٠ ليرة سورية أي نصف القيمة للمواطن العادي، وهناك خدمات نوعية تقدمها جميع العيادات من خلال كوادرها الطبية المتميزة ومن خلال تجهيزات النوعية. مثال ذلك في العيادة العينية المعاينة ومعها أسواء الانكسار ١٥٠٠ ليرة للعموم واستخراج جسم أجنبي من العين ١٥٠٠ ليرة وفحص قعر العين ٥٠٠ ليرة استشارة حول تقطير أو من دونه ٢٥٠٠ ليرة عدسة لاصقة مع تركيب ٣٠٠٠ ليرة أرغون ليزر للعين ١٥ ألف ليرة.

وفي عيادة الأذنية المعاينة ١٥٠٠ ليرة وتخطيط السمع ٢٥٠٠ ولحام اللسان ١٥ ألف ليرة وغسيل وتنظيف الأذن ألف ليرة واستخراج جسم أجنبي من الأذن ١٥٠٠ ليرة تنظير حنجرة ٣٠٠٠ ليرة.

وفي العيادة القلبية تخطيط قلب ٢٠٠٠ ليرة وإيكو دوبلر ملون ٧٠٠٠ ليرة، وفي الصدرية اختبار وظائف الرئة ٢٠٠٠ ليرة. وفي قسم الكلية ايكو جهاز بولي ٢٠٠٠ ليرة وفي العيادة النسائية الإيكو ٢٠٠٠ ليرة ولطاحة عنق الرحم ٢٠٠٠ ليرة وتركيب لولب مع ثمن اللولب ٨٠٠٠ ليرة ودون ثمنه ٥٠٠٠ ليرة وفي عيادة الغدد إيكو العنق وإيكو الدرق ٢٥٠٠ ليرة وخزعة الدرق ٤٥٠٠ ليرة، وطبعا هذه الأسعار للعموم وللعمال مجانية إن كان العامل مشتركاً بالصندوق أو ٥٠ بالمئة من هذه الأسعار إن لم يكن مشتركاً.

وبيّن الخطيب أنه توجد كل أنواع الصور المطلوبة وعلى أحدث الأجهزة بقيمة تتراوح بين أقل صورة ٢٠٠٠ ليرة وأعلى صورة ٦٠٠٠ ليرة للعمود الفقري بأربعة أوضاع، وهذا ينطبق على التسعيرة الأساسية بمعنى إن كان عاملاً إما أن يكون مجانياً وإما يدفع نصف هذه القيمة للصور.

اعتداء على الكادر الطبي من مسلحين

أطباء المشفى العام بالسويداء يطالبون بحمايتهم

السويداء- عبير صيموعة

أدى هجوم أفراد مسلحين على الكوادر الطبية ومحاولة احتجازهم بالقوة داخل قسم الإسعاف في المشفى الوطني على خلفية إرسال المشفى مصابين مطلوبين للجهات القضائية إلى دمشق إلى اعتصام الكادر الطبي والتمريضي في المشفى منذ الصباح الباكر مطالبين بقيام الأجهزة الأمنية بضبط الدخول والخروج، ومنع وجود السلاح بأي صورة مهما كان الوضع أو حامله.

وطالب عدد من أعضاء الكادر الطبي والتمريضي المعتصمين بعدم دخول السلاح إلى حرم المشفى مع بقاء قوة أمنية على مدار الساعة في المشفى لحماية الكادر الطبي والتمريضي والإداري من أي خطر وخاصة مع تكرار الاعتداء الدائم على المشفى العام من جماعات مسلحة والاعتداء على الكوادر الذي تكرر منذ سنوات من دون أن يوضع حد له.

معاون مدير المشفى أكد أن المطالب بسيطة لا تتجاوز الحق بحماية الكوادر الطبية بما يضمن سلامتها وكرامتها ليضمن استمرار العمل وتخديم جميع الأهالي وخاصة أن المشفى يعتبر المقصد الأساسي والملاذ للجميع على ساحة المحافظة.

حمص تفكر «بالشمس» لإنقاذ الصرافات

حمص - نبال إبراهيم

وصل إلى «الوطن» العديد من شكاوى المواطنين في مختلف أحياء حمص تتحدث بالمجمل عن معاناتهم من خروج الصرافات عن الخدمة في معظم الأوقات وخاصة خلال أيام العطل وبعد ساعات الدوام الرسمي، علاوة على الازدحامات التي تشهدها الصرافات التي تكون بالخدمة وقضائهم العديد من الساعات ينتظرون الحصول على رواتبهم في حال لم تنفد النقود من تلك الصرافات قبل وصول دورهم.

من جانبه بين مدير المصرف العقاري في حمص عصام نحاس لـ«الوطن» أنه يوجد ٨ صرافات في المدينة بالخدمة، ٥ منها في مبنى الفرع بمركز المدينة و٣ منها في مراكز خدمة المواطن بالأحياء، بالإضافة لوجود صرافين آخرين بالريف، لافتاً إلى أن تلك الصرافات جميعها تكون بالخدمة خلال ساعات الدوام الرسمي ويتم تغذيتها عند انقطاع التيار الكهربائي من خلال تشغيل المولدات سواء في مبنى الفرع أم مراكز خدمة المواطن، ولكن بعد ساعات الدوام الرسمي تخضع هذه الصرافات لبرنامج التقنين الكهربائي ضمن الأحياء الموجودة بها وبالتالي تخرج عن الخدمة خلال انقطاع التيار الكهربائي.

وأشار نحاس إلى وجود صرافين تابعين للفرع عاطلين عن العمل وخارج الخدمة أحدهما بحي الزهراء لا يوجد له قطع صيانة والآخر في جامعة البعث بحاجة لقطع صيانة يتم العمل على توفيرها لإصلاحه وإعادة وضعه بالخدمة، لافتاً إلى تركيب صرافين جديدين في كوة الكهرباء بحي الزهراء سيتم وضعهما بالخدمة خلال فترة قريبة فور ربطهما بشبكة الاتصالات.

من جهتها بينت مديرة المصرف التجاري فرع ٤ بحمص لبنى سلامة لـ«الوطن» أنه نتيجة لخروج الصراف الواقع في مبنى الفرع عن الخدمة لعدم وجود قطع تبديل قامت الإدارة العامة مؤخراً باستبداله بصراف آخر ووضعه بالخدمة، وكل عطل يطرأ على الصراف تتم ملاحقته على الفور وإصلاحه من قبل الشركة المتعاقدة، لافتة إلى أن صراف العيادات الشاملة عاطل وخارج عن الخدمة بشكل كامل لعدم توفر قطع تبديل، والعمل جار حالياً على استبداله بصراف جديد، مؤكدة أن الصراف الموجود في مركز كهرباء حي الزهراء بالخدمة حالياً لكن انقطاع التيار الكهربائي عنه يخرجه عن الخدمة.

وأكدت سلامة أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والترددية الكهربائية تتسبب بتعطيل الصرافات وإيقافها عن العمل نتيجة لتضرر بعض أنظمة فيه، مشيرة إلى أن الصراف بشكل عام لا يخرج عن تتم تغذيتها في صباح اليوم التالي.

من جانبها أكدت مديرة المصرف التجاري رقم ٤ في حمص هدى عوض لـ«الوطن» أنه يوجد ٦ صرافات بمركز المدينة تابعة للفرع جميعها بالخدمة، وأنه يتم تشغيل المولدة عند انقطاع التيار الكهربائي الساعة الرابعة عصراً يومياً، لكن بعد هذا الوقت تخضع الصرافات للتقنين الكهربائي وتخرج عن الخدمة عند انقطاع التيار الكهربائي عنها خاصة خلال أيام العطل.

وبينت عوض أنه تتم تغذية الصرافات التابعة للفرع بالنقود مرتين في اليوم صباحاً وقبل انتهاء الدوام الرسمي، لكن في بعض الحالات يكون هناك ضغط على صراف دون آخر وخاصة خلال أيام العطل قد يحدث نفاد أحد الصرافات من النقود، مؤكدة أنه تتم تغذية الصرافات بالنقود خلال العطل وخاصة الطويلة منها.

حال نفاذها بعد ساعات الدوام الرسمي

زيارة المغتربين تنشط عمل المنشآت السياحية في السويداء... وأصحاب المنشآت يشتكون من «الأسعار»

السويداء -عبير صيموعة

أدت عودة أبناء المحافظة من دول الاغتراب لزيارة عائلاتهم إلى تنشيط حركة المطاعم والمنشآت السياحية في السويداء والتي منيت خلال أشهر عديدة بكثير من الخسائر، حيث أشار أصحاب المنشآت السياحية لـ«الوطن» إلى أن ارتفاع أسعار المواد مقارنة بنشرة الأسعار الصادرة عن وزارة السياحة أدى إلى وقوعهم في خسائر مالية جراء عدم تحقيقها الإيرادات المالية المحفزة لاستمرار عملها، هذا فضلاً عن معاناتهم في تأمين المازوت لزوم المولدات في ظل انقطاع التيار الكهربائي وتدني ساعات العمل أو انقطاعها لفترات بسبب الشح في مادة الغاز وعدم حصولهم على مخصصاتهم.

كما أكد أصحاب المنشآت لـ«الوطن» أن تراجع العمل ضمن منشآتهم أدى هو الآخر إلى الاستغناء عن عدد من عامليهم وقطع باب رزقهم لعجزهم عن تسديد أجورهم، فضلاً عن خروج مئات خريجي المعاهد والمدارس فندقية في المحافظة من سوق العمل لمحاولتهم البحث عن فرص عمل أخرى خارج المحافظة أو السفر خارجاً بسبب عجزهم عن رفع الأجور الممنوحة لهؤلاء الخريجين وبقائها ضمن حدود لم تعد تقارن بمتطلبات المعيشة.

مدير سياحة السويداء يعرب العربيد أوضح لـ«الوطن» أن تراجع عمل المنشآت السياحية يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية للوجبات المقدمة ضمن هذه المنشآت مع بقاء أسعار الوجبات وفق أسعار ٢٠١٧، إضافة إلى ضعف الارتياد إلى هذه المنشآت من قبل روادها نتيجة لعدم توافر السيولة المالية اللازمة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، فضلاً عن تخوف عدد كبير من المواطنين ارتياد هذه المطاعم تجنباً للاختلاطات جراء فيروس كورونا، لافتاً إلى أن أحد أهم أسباب تراجع عمل المنشآت هو افتقاد المحافظة للرحلات السياحية من خارج المحافظة خاصة في فصل الصيف حيث انعكست الأسباب مجتمعة بشكل سلبي على عمل هذه المنشآت وأدت إلى تراجعه بشكلٍ ملحوظ.